



استراتيجية ثورة 21 سبتمبر في ضوء الواقع الراهن والمستقبلي للفترة 2014 - 2024م

محمد قاسم علي العاقل *

قسم المحاسبة، كلية المجتمع، صنعاء، اليمن

الملخص

لضمان استمرارية العمل الثوري ونجاح أهدافه لا بد من المساهمة في تكوين إطار للعمل الثوري وآليات للدعم والمتابعة، وأفضل وسيلة لذلك هي وضع استراتيجية للعمل الثورة المستقبلية. وهدفت الدراسة لتقييم الوضع الراهن والمستقبلي للثورة، وذلك بتحليل نقاط القوة والضعف، والفرص والتحديات التي تواجهها الثورة، وبناء استراتيجية مقترحة لمستقبلها. ولتحقيق أهداف الدراسة استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي وكذلك المنهج المقارن، لمعرفة الأوضاع اليمينية قبل الثورة وبعدها. وأظهرت نتائج الدراسة أن الثورة عملت على الحد من الفوضى والتدخلات الخارجية، وحققت أهدافها المرحلية، وتعمل على تحقيق الأهداف الاستراتيجية. كما أنجزت الثورة العديد من المكتسبات السياسية والأمنية والعسكرية والاقتصادية، وبرزت نقاط قوة وضعف وفرص وتحديات للثورة. والاستراتيجية المقترحة مكمل للروية الوطنية لبناء الدولة اليمنية الحديثة 2030م.

الكلمات المفتاحية: استراتيجية، الثورة، الوضع الراهن، المستقبلية.

Abstract: To ensure the sustainability of revolutionary action and the realization of its objectives, it is essential to establish a structured framework and mechanisms for support and oversight. Formulating a future-oriented strategy serves as the primary means to achieve this. This study evaluates the current and prospective status of the revolution by analyzing its strengths, weaknesses, opportunities, and threats (SWOT). It further develops a proposed strategic framework for the revolution's future trajectory. To achieve these objectives, the research employs descriptive-analytical and comparative methodologies to examine Yemeni conditions in the pre- and post-revolutionary periods. Findings indicate that the revolution has mitigated instability and foreign interference, successfully attaining its interim goals while progressing toward strategic objectives. Furthermore, the revolution has secured significant political, security, military, and economic milestones. The results also delineate the specific internal and external factors influencing the revolutionary process. The proposed strategy complements the "National Vision for Building the Modern Yemeni State 2030." Successful implementation, however, remains contingent upon political will, effective management.

1. المقدمة:

1.1 الخلفية النظرية للدراسة:

1.1.1 تمهيد:

أظهرت ثورة 11 فبراير 2011م مقدار ما كان يعانيه الشعب اليمني من الظلم والقهر والاستبداد والبطش والكتبت، الذي تفجر بثورة شعبية عارمة عمت أرجاء الوطن، وأخرج فيها الشعب اليمني أحسن ما عنده من الشجاعة والتضحية والتسامح، وأخرج النظام أسوأ ما عنده من الحقد والكراهية والجبن.

*Email: Alaqelahmed89@gmail.com

وثورة 21 سبتمبر 2014م هي امتداد للثورة السابقة وتصحيح مساراتها، والتي حققت انتصارات في دحر قوات "المرتزقة" وتحرير الأرض، واكتسبت شرعيتها من نضال شعبها، وحققها الطبيعي في الحياة الكريمة، وسيادتها على أرضها واختياراتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية. لكن الرغبة في التحرير والتغيير غير كافية لتحقيق النصر وتحرير الأرض، والتحول لدولة حرة ذات استقلالية وكرامة، والتي تحتاج الى استراتيجية، تحدد المسار والطريق الذي تسلكه الثورة للوصول إلى أهدافها وتحقيق رؤيتها وتوضيح مراحلها وسياساتها وآلياتها المختلفة، حتى تتجمع حولها إرادة الشعب، وتكون زادا له في كفاحه ونضاله، ولضمان عدم الانحراف عن مبادئها وأهدافها أو الاختلاف عليها أو إجهادها، ورغم مرور حوالي (12) سنة وهي صامدة في وجه العدوان الاقليمي والدولي، إلا أنها تواجه الكثير من المشاكل والتحديات التي تعيق تحقيق رؤيتها الثورية.

ومن هنا تأتي أهمية تقييم الثورة في الوضع الراهن، وتطلعاتها المستقبلية، باستراتيجية واضحة ودقيقة وقابلة للتنفيذ، وهو ما تحاول الدراسة أن تسد الفجوة بين حاضر الثورة ومستقبلها.

2.1.1 مشكلة الدراسة:

هناك أسباب كثيرة لثورة 21 سبتمبر 2014م لتصحيح مسار ثورة 11 فبراير 2011م، ولعل هذه الأسباب تتركز في: التدخلات الخارجية، النزعة الفردية في الحكم وممارسة الاقصاء والتهميش، الأزمات والحروب الداخلية المتوالية، الاختلالات والتفكك والانقسام في الجيش، غياب السياسات الاقتصادية والتنمية، الفساد المالي والإداري، الاتجاه الحثيث لتوريث السلطة، وغيرها من الأسباب والمشاكل المستعصية على الحل.

وبذلك أصبحت اليمن مسرحاً لصراع داخلي ودولي كبير، فلم يعد صراعاً بين ثورة شعبية وأنظمة عميلة، بل أصبح صراعاً بين شعبٍ نائر ودول إقليمية ودولية تحيك المؤامرات، في ظل هذا الصراع الذي لا يمكن إدارته والوصول إلى نتائج مرضية فيه دون خطة استراتيجية شاملة لثورة 21 سبتمبر 2014م، خاصة وأنّ الضعف الداخلي في صفوف الثورة أحياناً يجعل خصومها في موضع القوة، ويقودهم لتشتيت الجهود والانشغال عن السعي نحو تحقيق أهداف الثورة، من خلال أساليب عديدة أهمها: الإدارة من خلال الأزمات التي تجعل الثورة لا تفرغ من إخماد أزمة حتى تتفتح أزمات أخرى. وهكذا تضيع السنوات دون الوصول إلى تحقيق الرؤية الوطنية المنشودة.

وعمل " القوى المناوئة لأنصار الله" وبعض دول الاقليم والدول الكبرى من خلفهما في التعامل مع الثورة، فهي تجعل الخصم في حالة تعب وتشتت دائم، ولا يكاد يلنقط أنفاسه ويفيق من أزمة حتى تشغله بأزمة أخرى. ولا تجعله يأخذ فرصة ولا نفساً ليفكر في المواجهة وإصلاح الشأن الداخلي.

وهنا نثار الأسئلة التالية:

1. كيف كان الوضع قبل وبعد ثورة 21 سبتمبر؟
2. ما هو الوضع الراهن والمستقبلي لثورة 21 سبتمبر؟

3. ما هي الاستراتيجية المقترحة لثورة 21 سبتمبر؟

3.1.1 هدف الدراسة:

تُحلّل الدراسة ثورة 21 سبتمبر 2014م بوصفها نقطة تحوّل في بنية السلطة والنزاع في اليمن، وهي محاولة لوضع استراتيجية للثورة تصاغ فيها رؤيتها المستقبلية، وتحلل نقاط القوة التي يتوجب تعزيزها، ونقاط الضعف ليتم تجاوزها، والتحديات التي تواجهها والفرص التي يتوجب استغلالها، ثم رسم سيناريوهات استراتيجية واقعية لنجاح الثورة.

وهدفّت الدراسة الى تحقيق الآتي:

1. تسليط الضوء على اليمن قبل وبعد ثورة 21 سبتمبر.
2. التعرف على الوضع الراهن والمستقبلي للثورة.
3. بناء استراتيجية مقترحة لمستقبل الثورة.

4.1.1 منهجية الدراسة :

لتحقيق أهداف الدراسة تم تتبع مسارات ثورة 21 سبتمبر من عام 2014م حتى عام 2024م، واتبعت الدراسة المنهج التاريخي المقارن لتحليل الفترة التاريخية قبل ثورة 21 سبتمبر وبعدها، كما اتبعت المنهج الوصفي التحليلي لإبراز نقاط القوة والضعف في الثورة، وكذلك الفرص والتحديات التي واجهتها الثورة. والتزمت الدراسة بمصادر عربية أكاديمية / بحثية (مراكز أبحاث ودراسات رصينة)، وتجنّبت المواد الإخبارية والرأي غير البحثي أو الإعلامي قدر الإمكان، مع الاقتصار على أكثرها توثيقاً ودقة عند الضرورة.

كما تم مراجعة وثائق وخطابات قائد الثورة المتعلقة بثورة 21 سبتمبر وتحليلها.

وتم في هذه الدراسة تناول الآتي: اليمن قبل ثورة 21 سبتمبر 2014م، اليمن بعد الثورة، الوضع الراهن للثورة، الاستراتيجية المقترحة للثورة، الخاتمة.

وتم تناول هذه الموضوعات على النحو التالي:

2. اليمن قبل ثورة 21 سبتمبر:

شهدت الساحة اليمنية صراع مفتوح مع قوى إقليمية ودولية لا يمكن النظر اليه كحالة محلية معزولة، بل هو جزء من لوحة كبرى تعيد تشكيل موازين القوة في الإقليم والعالم، والمخطط ليس وليد اللحظة، بل هو امتداد لمسار طويل من الهيمنة العسكرية والاقتصادية والثقافية، يستهدف السيطرة على مقدرات المنطقة العربية والإسلامية، وتمزيق نسيجها الاجتماعي، وإبقاء شعوبها في حالة من الضعف والتبعية، واليمن بما يمثله من موقع جغرافي استراتيجي على مفترق طرق التجارة العالمية وبحر العرب والبحر الأحمر، وبما يملكه من إرث حضاري وطاقات بشرية، ظل هدفاً دائماً لهذه الهيمنة والاطماع (الطاووس، 2025: 1).

وتم تناول أوضاع اليمن قبل ثورة 21 سبتمبر على النحو التالي:

1.2 الفوضى قبل ثورة 21 سبتمبر (الشعبي، 2025: 3):

قبل عام 2014، كانت اليمن ترزح تحت وطأة فوضى أمنية واسعة النطاق، اتسمت بالآتي:

1. الاغتيالات السياسية:

استهداف قيادات وطنية وعسكرية بارزة، دون أي تحقيق جدي أو محاسبة للمجرمين، وقد تناولت وسائل المتعددة هذه الاغتيالات ووثقتها، ولكن في الأخير تقيد "ضد مجهول"، كسائر الجرائم السياسية.

2. التفجيرات الإرهابية:

تصاعدت في الأسواق والمساجد، ما أدى الى وقوع آلاف الضحايا المدنيين، في معظم محافظات الجمهورية، وتتسبب في الكثير منها الى تنظيمي القاعدة وداعش، ولا يكتمل التحقيقات في هذه التفجيرات.

3. انتشار الجماعات المسلحة:

سيطرت الجماعات المسلحة على بعض المدن والقرى، مستفيدة من الأوضاع المتردية، ومن غطاء سياسي وتواطؤ أمني.

4. نشاط الجماعات التكفيرية:

انتشر تنظيمي ما يسمى القاعدة وداعش، التي كانت تنفذ عمليات تفخيخ وقتل جماعي في وضح النهار في كثير من المدن والمديريات.

5. تزايد الجرائم المنظمة:

تفشيت ظواهر السرقة والخطف والنقطع على الطرقات، مما جعل التنقل محفوفاً بالمخاطر. ودخلت اليمن بعد 2011 مرحلة انتقالية هشة: انقسامات سياسية وعسكرية عميقة، حكومة ضعيفة، وإعادة هيكلة متعثرة للمؤسسة العسكرية، ما وقر بيئة رخوة مكنت "أنصار الله" من التقدم نحو صنعاء، وتشير دراسة المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات (2014) إلى حياد قطاعات من الجيش وتواطؤ قيادات، وتشتت الشرعيات المهترئة بين انتخابية وثورية، وتفاقم الخلافات بين الرئاسة ورئاسة الوزراء، وهي عوامل مهّدت لسقوط العاصمة صنعاء.

2.2 أسباب ومقدمات الثورة:

هناك مجموعة من الأسباب والمقدمات التي أدت في مجملها إلى قيام ثورة 21 سبتمبر الشعبية، نذكر منها (السالمي، 2025: 73):

1. انفصام النظام عن الواقع:

النظام السابق كان يعيش حالة انفصال كبيرة عن الواقع، بين ما يعلن من مبادئ الحرية والديمقراطية الشكلية، وسلطة الشعب، وشعارات السلطة والثروة، وبين الواقع المعاش؛ المتصف بالكبت ومصادرة الحريات والاستغلال والفساد والفقر، وغيرها، والذي خلق فجوة كبيرة بين: ما يعلن ويتم الدعاية له، وبين الواقع المعاش.

2. التحيز الكامل للتخلف:

ضعف رغبة النظام السابق في تقديم أي نموذج للتحويل الاقتصادي والاجتماعي، وإيقاف خطط التنمية، وهزال تحقيق الأهداف التنموية في التعليم والرعاية الصحية ومكافحة الفقر وعدالة التوزيع وغيرها، وأبقى اليمن دولة متخلفة وفقا لكل مقاييس التنمية، بالرغم من الإمكانيات والموارد التي تمتلكها اليمن.

3. نشر الفساد والإفساد الممنهج:

نشر النظام الفساد الاقتصادي والمالي والأخلاقي إلى أن وصل إلى مقاييس لا مثيل لها، واستخدمه كأداة لإخضاع الناس والتحكم فيهم وتوجيههم، وترسيخ تخلف المجتمع، ومكنهم من جمع ثروات هائلة "مؤثراتها منتشرة باستثمارات في معظم أنحاء المعمورة".

4. استخدام سياسات التفريق والتمزيق:

هي سياسة استعمارية قديمة، وقد اعتمد في ذلك على نشر القبلية والجهوية والانتماء القبلي، ونشر الفتن بين القبائل، وتحريض بعضهم على بعض، كما استعمل كثيرا من الشعارات التي تبدو للوهلة الأولى شعارات ثورية لتفريق الناس ونشر الفتن بينهم.

5. سياسة الترغيب والترهيب:

سياسة اتخذها النظام من بداياته الأولى، وهي تعتمد على نشر أجهزة الأمن ومتابعة الناس وإيهامهم بأنهم مراقبون، ونشر الخوف في النفوس، واتباع سياسة من: "الذي ليس معي فهو ضدي".

6. فشل المعارضة:

فشلت كل أشكال المعارضة والتيارات السياسية اليمنية في اختراق الواقع اليمني المزري، وتحقيق أي نوع من التغيير، بالرغم من المحاولات المتعددة والمجهودات الكبيرة التي بذلت.

7. مصادرة الحريات وتبثبث الوضع القائم:

الكبت ومصادرة الحريات، ومحاربة كل أشكال التعبير والإبداع، وإغلاق كل أبواب التداول السلمي للسلطة "توريث الأبناء".

هذه الأسباب وغيرها، مثل (المركز العربي للأبحاث، 2015): التدخلات الخارجية والنزاعات الفردية في الحكم، والتدخل الأجنبي في اليمن خلال الفترة (1978 - 2011)، والنزعة الفردية في الحكم وممارسة الاقصاء والتهميش، والأزمات والحروب الداخلية، مثل: حروب المناطق الوسطى، وأزمة وحرب صيف 1994م وتدابعتها، وحروب صعدة، إضافة إلى الاختلالات المؤسسية وضع السياسات التنموية، والاختلالات والتفكك والانقسام في الجيش اليمني، وضعف السياسة الاقتصادية والتنموية، وخصخصة مؤسسات الدولة لصالح المتنفذين، كل هذه الأسباب وغيرها كانت المقدمة لقيام ثور 11 فبراير 2011م.

8. مشاركة "أنصار الله" في ثورة 11 فبراير 2011م (المشاط، 2025: 83-88):

أعلن "أنصار الله" عن مشاركتهم في ثورة (11 فبراير 2011م)، في أهم مناسبة دينية مركزية تعبوية وتوعية في نشاطهم الجماهيري، وهي: ذكرى المولد النبي الشريف، بهدف استغلال الفرصة لإزاحة النظام السابق، وكان من أهم أدوار "أنصار الله" الفاعلة في الثورة ما يأتي:

- أ. الخروج في المسيرات على مستوى العاصمة صنعاء، ومختلف المحافظات.
- ب. المشاركة في الاعتصامات السلمية في ساحة التغيير بصنعاء، ومختلف المحافظات.
- ت. المشاركة في اللجان الاشرافية والتنسيقية المسؤولة عن تنظيم النشاط الثوري لثورة (11 فبراير 2011م)، بمختلف تفاصيله.

ث. المشاركة على المستوى السياسي والإعلامي، وذلك من خلال بيانات المكتب السياسي لـ"أنصار الله" المعبر عن موقفهم تجاه المستجدات والمتغيرات، ومن خلال السياسة الإعلامية لوسائل إعلامهم المؤيد للثورة.

ج. النشاط الثقافي الذي قام (أنصار الله) من خلاله بالتعريف بالمشروع القرآني الثقافي الذي يؤيد مبادئ الثورة وأهدافها.

ح. النشاط التعبوي والتنظيمي والتحفيد من خلال الاسهام في دعوة الجماهير للالتحاق بأنشطة الثورة وبرامجها في مختلف المحافظات.

وبعد مرور شهرين على الثورة الشعبية، وما حظيت به من زخم شعبي، حيث عمت الاحتجاجات جميع المحافظات اليمنية، بات الخارج بقيادة أمريكا ينظر الى الحراك الشعبي في اليمن كخطر يهدد مصالحه وتحالفه المستقر منذ عقود مع النظام القائم، وأصبح من مصلحته شق وحدة صف الثوار، وتفكيك الثورة من الداخل.

وبدأت المبادرات والمؤامرات لإفشال الثورة، ومنها المبادرة الخليجية التي رفضها (أنصار الله)، بسبب محاولتها وأد الثورة واحتوائها، وإعادة اركان النظام السابق للحكم مجدداً، وفرض إعادة الوصاية الخارجية على اليمن من جديد.

إن المتابع لما يحدث في اليمن يجد نفسه أمام حالة من التكالب والاطماع الاستعمارية ليس فقط من قبل الدول الاستعمارية القديمة بريطانيا وفرنسا، او الجديد أمريكا والكيان الصهيوني، فحسب، لكن الاطماع وصلت الى بعض الدول العربية والإسلامية، وعلى رأسها النظامين السعودي والاماراتي، وأطماع النظامين في الأراضي اليمنية، فمنذُ زمن بعيد وهما - خاصة النظام السعودي - يطمحان للسيطرة على اليمن تحت ذريعة استعادة ما يسمى الشرعية، وإنقاذ اليمنيين، وهما مبرران لا يرتقيان الى مستوى التصديق او حتى القبول، فلم يكن النظامان في يوم من الأيام حريصين على شرعية السلطة في اليمن، ولا على حماية أبناء الشعب اليمني (الشعبي، 2023: 3).

3.2 مظاهر التبعية قبل 21 سبتمبر 2014:

كانت اليمن قبل ثورة 21 سبتمبر تعيش حالة متقدمة من المعاناة من الآثار السلبية للتبعية وارتهان وفقدان القرار وانتقاص السيادة فأصبحت السفارات هي من تحكم والسفير هو من يقرر ويمارس المهام السيادية عوضاً عن المسؤول اليمني، وفقد الشعب أمنه واستقراره ورأى مؤسساته المدنية والعسكرية تنهالاً مقترباً كل يوم من الهاوية التي لن يتمكن من النهوض لو وقع فيها، وقد اعترف مسؤولين من النظام والمعارضة بهذا المستوى من الارتهان وتواطؤاً على القبول بالتبعية مناكفة وسعياً للحصول على الشرعية الخارجية من أجل السلطة.

وتمثلت مظاهر التبعية في الآتي (أبو طالب، 2025: 5-7):

1. تدخلات السفير الأمريكي:

ليس في اليمن أو دول المنطقة يتدخل السفراء الأمريكيون بل هذا جزء من ممارسة الهيمنة وترجمة الأحادية القطبية للولايات المتحدة الأمريكية وفي اليمن سقطت آخر مظاهر السيادة الوطنية، مع بداية الألفية الجديدة، تحت عنوان "مكافحة الإرهاب" وشعار الرئيس الأمريكي جورج بوش "من ليس معنا فهو ضدنا"، يوم طبقت الإدارة الأمريكية استراتيجيتها الاستعمارية بغطاء "مكافحة الإرهاب" فتغلغل النفوذ الاجنبي في المؤسسات العسكرية والأمنية والمدنية، أصبح السفير الأمريكي في صنعاء هو المندوب السامي الجديد، يوجه أنشطة الحكومة، متجاوزاً أبسط الأعراف الدبلوماسية، وتعدت إلى المناهج وخطب الجمعة والزراعة وصولاً إلى إنشاء غرفة في رئاسة الوزراء للتحكم والمتابعة، ولعل تصريحات الرئيس السابق علي ناصر محمد عن عرض أمريكي بتنصيبه رئيساً لليمن خير دليل على مدى التدخل الأمريكي.

2. الوصاية السعودية على اليمن:

منذ اتفاق عام 1970م وتمويل ميزانية الدولة، وإنشاء وتمويل ما تسمى باللجنة الخاصة، واعتبار اليمن حديقة خلفية للنظام السعودي، كما صرح بذلك أكثر من مسؤول يمني، وامتدت الوصاية لتؤثر على تشكيل الحكومات وتعيين الوزراء والمحافظين وصولاً إلى منع استخراج النفط والمعادن من بعض جغرافية اليمن (الجوف ومارب وحضرموت)، وشراء الأسلحة لا يتم إلا بموافقتها وتوجيه السياسة الخارجية لليمن في المواقف والمحافل الدولية، وصولاً إلى التبعية في تحديد موعد الصيام والإفطار تبعاً للقرار السعودي، ولا زال النظام السعودي يمارس وصايته على الحكومة التابعيه له في الرياض والمناطق المحتلة.

3. قبول النظام بتوجيهات دول أجنبية:

بمنع التنقيب واستخراج النفط والغاز من محافظات معينة (الجوف وحضرموت ومارب) وفي المرفقات وثائق خاصة بهذا البند، تفيد هذه الوثائق أن شركة "هنت" والتي تنقب في اليمن استلمت رسالة من "الأشقاء السعوديين" بأن منطقة "مارب والجوف" منطقة سعودية أيضاً، وكذا أجزاء من "حضرموت" ومنع شركة "وبريتش بتروليم" من التنقيب.

4. انتهاك السيادة اليمنية بالطائرات الأمريكية:

قتل المواطنين اليمنيين بموافقة النظام السابق ومن بعده نظام هادي، بداية بمقتل سنان الحارثي وضربات أبين وغيرها من العمليات بالطائرات الأمريكية المسيرة وقد صرح السفير الجديد حينها جيرالد فايرستين القادم من باكستان أنه سينقل التجربة الأمريكية في باكستان إلى اليمن.

5. تبني اليمن مواقف إقليمية ودولية لا تلبي رغبة الشعب:

المواقف اليمنية لا تعكس قيم ومبادئ وهوية الشعب، وقد بات معلوماً أن اليمن تضم صوتها إلى صوت دول الخليج وخاصة السعودية في الجامعة العربية والمنظمات الإقليمية والدولية.

6. فتح المكاتب الأمنية والاستخباراتية للدول والسفارات:

للولايات المتحدة الأمريكية وسفارات دول أخرى في اليمن وبموافقة رئيس النظام حينها وقد جاءت اعترافات الخلايا التجسسية لتؤكد تلك الحقائق.

7. وضع اليمن تحت الوصاية الدولية:

وضعت اليمن تحت وصاية الدول العشر، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية التي أصبح سفيرها يعقد الاجتماعات ويصدر الأوامر ويحدد مصير ومستقبل اليمن وفق مصالح بلاده العدائية وضد مصالح الشعب اليمني.

ومنذ 26 فبراير 2014م (قرار 2140)، وضع اليمن تحت الوصاية الدولية بطلب من «حكومة الوفاق» التي فرطت في سيادة اليمن واستقلاله ووضعه تحت قرارات الفصل السابع الصادرة من مجلس الأمن الدولي.

8. الوصاية على الأمن والتدريب والتسليح الخارجي:

حيث اعتمد النظام السابق على تدريب وتسليح بارز للجيش واستيراد عقيدته العسكرية من دول أخرى، ما يجعله مرتبطاً بجهات خارجية.

9. الحلول الخارجية في القضايا المصيرية للبلد:

كان هناك محاولات خارجية لاحتواء الأزمة المتفاقمة مثل المبادرة الخليجية المصممة لتوفير الحماية للقيادات التي عملت مع النظام السابق من الملاحقة بتهمة الفساد، والبنود الخطيرة المتعلقة بهيكل الجيش وتقسيم اليمن إلى كيانات ضعيفة تحت مسمى الأقاليم (والتي أصبحت فوق الدستور).

3. اليمن بعد ثورة 21 سبتمبر:

عندما تقوم الشعوب بثوراتها التحريرية في مواجهة الهيمنة الخارجية فإنها عادة تواجه بما تسمى بالثورات المضادة لمحاولة إفشالها، ودائماً ما تكون مدعومة من قوى الهيمنة التي تشعر بتهديد مصالحها في ذلك البلد النائر، فتعرض للعدوان العسكري أو الحصار الاقتصادي والهجمات الإعلامية التي تقوم بتشويه وشيطة هذه الثورات، وترتبط بينها وبين الظروف التي يعيشها أبناء البلد النائر بسبب العقوبات والحصار الاقتصادي، والتاريخ يشهد على كثير من هذه النماذج كالثورة الكوبية والفنزويلية والإيرانية، والقائمة طويلة. (المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، 2015):

اليمن في الـ 21 من سبتمبر 2011م حسم أمره بضرورة استعادة قراره وسيادته، يقول قائد الثورة السيد عبد الملك بدر الدين الحوثي في مهرجان انتصار الثورة: " إن تحقق الانتصار بشكل كامل هو حينما نرى في بلدنا اليمني العظيم دولةً عادلةً تجسد مبادئ العدل وتحقق لشعبنا اليمني العظيم الاستقلال والحرية والكرامة والرفاه الاقتصادي والأمن"، ويقول: " من أول وأهم وأكبر إنجازات الثورة تحرير الشعب اليمني من الوصاية الخارجية واستعادة حقه في الاستقلال والسيادة والحرية". فماذا كان رد فعل قوى الهيمنة التي أزيحت بالفعل الثوري في 21 سبتمبر والتي تأمرت على هذه الثورة الفتية وحاولت وأداه في مهددها، حيث كان العدوان العسكري السعودي الأمريكي الذي شُن على اليمن بعد ستة أشهر من نجاحها، أبرز مظاهر استياء قوى الهيمنة من التوجه التحرري لليمن، وقد صرح عادل الجبير وزير الخارجية السعودي حينها أنه جرى التنسيق مع أصدقائه الأمريكيين لعاصفة الحزم منذ ستة أشهر وهو توقّعت ثورة 21 سبتمبر 2014 (كارينغي، 2025: 17).

وسوف نتناول ثورة 21 سبتمبر 2014م في اليمن، من حيث عوامل نجاحها، وإنجازاتها، ومؤشرات استعادة السيادة الوطنية، ومؤشرات نصرته القضايا العربية والإسلامية، ومؤشرات نصرته القضايا الداخلية، وسيتم تناول كل ذلك على النحو التالي:

1.3 عوامل نجاح ثورة 21 سبتمبر 2014م:

ترجع عوامل نجاح الثورة الى طبيعة أهدافها والخصائص التي توفرت لها، إضافة الى عدد آخر من العوامل يمكن ايجازها بالتالي (المشاط، 2025: 238):

1. الاستناد الى الدعم الشعبي الواسع الذي تجلّى بالمسيرات والمظاهرات والاعتصامات والقوافل الغذائية.

2. فشل قوى ما يسمى (الاصطفاف الوطني) عندما تجاهلت المطالب الشعبية، وانحازت الى مطالب بعض القيادات المتنفذة في السلطة.

3. انحياز القوات المسلحة للثورة الشعبية باستثناء قيادة الفرقة الأولى مدرع، وكان سبب ذلك تنازع الولاءات وتعدد القيادات.

2.3 إنجازات ثورة 21 سبتمبر:

من أهم الإنجازات التي تحققت للثورة تحرير اليمن من الوصاية، التي كانت معلنة ومكشوفة وفي كل المجالات: التعليمية، الأمنية، العسكرية، الاقتصادية، إضافة الى الموقف الواضح والصريح والقوي والثابت لنصرة الشعب الفلسطيني في كل المجالات: السياسي، الإعلامي، العسكري، المادي، الأنشطة الشعبية (السدمي، 2025: 3).

وقد تحققت إنجازات ثورية خلال أكثر من 11 عاماً على المستوى السياسي والاقتصادي والعسكري والأمني، والتي تم استعراضها باختصار على النحو التالي (غنيمه، 2025: 3-11):

1. المستوى السياسي:

قامت الثورة بوضع حد للتدخلات الخارجية في الشؤون الداخلية اليمنية من خلال السفارات: الامريكية والبريطانية والسعودية، وذلك لتعزيز استقلالية القرار السياسي والتخلص من التأثيرات الخارجية التي كانت تحول دون تحقيق السيادة الوطنية الكاملة، كما تم فرض رقابة مشددة على أنشطة المنظمات لضمان أن تظل أنشطتها في إطار تقديم المساعدات الحقيقية، وليس التدخل في الشؤون الداخلية. كما تركزت الإنجازات السياسية في: التحرر من الوصاية والتبعية السياسية للخارج، اسقاط مشروع الأقلمة، وتكريس الشراكة الوطنية، مقاومة التطبيع، وغيرها من الإنجازات السياسية.

2. المستوى الأمني:

تمكنت القيادات الأمنية على نشر الأمن والاستقرار، بدءاً بالقضاء على جيوب الجماعات التكفيرية (داعش والقاعدة)، وتأمين الطرقات للمسافرين، وكشف الخلايا التجسسية المرتبطة بالسفارة الامريكية والسفارات الأجنبية الأخرى والمنظمات الدولية، وإنشاء منظومة أمنية واستخبارية قوية، التي تمكنت من حفظ النظام ومكافحة الجريمة وافشال مؤامرات ومخططات العدوان لاستهداف الجبهة الداخلية. وقد أكدت وزارة الداخلية ان اجمالي إنجازاتها الأمنية منذ بدء العدوان وحتى العام 2022م بلغ 200 ألف و353 إنجازاً أمنياً، كما تم إحباط 347 مخططاً تخريبياً، كان العدوان قد حرك عملاءه وخلاياه الاجرامية لتنفيذها في جميع المحافظات، وتم تفكيك 2700 عبوة ناسفة لاستهداف المواطنين، كما تم ضبط 148 ألف جريمة جنائية مختلفة، وبنسبة ضبط بلغت 94%، كما تم استعادة مسروقات وتسليمها لأصحابها، وتم ضبط 565 خلية منظمة، وجرائم التهريب وترويج المخدرات، واحباط 317 عملية تهريب آثار يمنية، وغيرها من الإنجازات الأمنية.

3. المستوى العسكري:

عملت الثورة على إعادة بناء الجيش والأمن على أسس صحيحة، وعقيدة قتالية سليمة في خدمة الشعب والدفاع عن الوطن وعدم الارتهان للخارج. وقد تنامت وتطورت القدرات العسكرية في مجال التصنيع العسكري لمختلف أنواع الأسلحة؛ من أسلحة المشاة الى الأسلحة المتوسطة الى الأسلحة بعيدة المدى، بدءاً من المسدس والكلاشنكوف والمدفع الى الصواريخ الباليستية والطائرات المسييرة.

4. المستوى الاقتصادي:

استطاع اليمن بعد الثورة تحقيق إنجازات اقتصادية في زمن الحرب والحصار والعدوان، وحولت التحديات الى فرص، منطلقاً نحو الاعتماد على الذات واستغلال المقومات الزراعية التي تمتلكها اليمن، وعن طريق المبادرات المجتمعية، وخلق وعي مجتمعي بأهمية الزراعة زادت كميات الإنتاج في معظم المحاصيل الزراعية، وفقاً لكتاب الإحصاء الزراعي الصادر عن وزارة الزراعة الذي أكد على زيادة المساحة المزروعة وكميات الإنتاج من جميع المزروعات وخاصة (الحبوب والخضروات والبقوليات والبن)، كما تم إنشاء عدد سبعة أسواق زراعية، وتم انشاء 9 شركات في مجال الإنتاج النباتي والإنتاج الحيواني والأعلاف.

وحظيت الثروة الحيوانية بالرعاية والاهتمام، وهو ما زاد من اعدادها ومنتجاتها من لحوم، ومشتقات الالبان.

كما أن هناك مشاريع للري المائي واستغلال مياه الامطار، ومشروع الري الطارئ في تهامة والجوف والذي يساهم بشكل كبير في حفظ مياه السيول في وديان تهامة، وغيرها من المشاريع الزراعية التي تنعش الاقتصاد اليمني.

3.3 مؤشرات استعادة السيادة الوطنية بعد الثورة (السالمي، 2025: 73):.

1. أهداف حقيقية للثورة:

اعتماد الثورة على أهداف حقيقية لحفظ سيادة واستقلال اليمن واستعادة قراره وممارسة سلطة الشعب على جغرافيته ومقدراته وثوراته ورسم سياسات البلد العليا والتنفيذية من منطلق وطني.

2. تعديل التشريعات والاتفاقيات:

مراجعة القوانين واللوائح والمعاهدات والاتفاقيات السابقة التي تقيد حرية اليمن وتتنقص من سيادته واستقلاله.

3. بناء الجيش:

بناء وتسليح جيش وطني بعقيدة إيمانية وهوية يمانية قادر على حفظ سيادة اليمن واستقلاله ورد أي اعتداء يتعرض له.

4. التخطيط الزراعي:

اعتماد خطة زراعية لتحقيق الاكتفاء الذاتي لأهمية ذلك في تحقيق استقلالية الوطني، وإقرار سياسة الزراعة والاهتمام بالمنتجات المحلية، وقد وصلت رغم الظروف القاسية إلى توفير الاكتفاء الذاتي في بعض الأصناف الزراعية.

5. تحرير الأرض:

الإعلان الواضح والشجاع عن سعي الثورة لتحرير كل شبر من أراضي الجمهورية اليمنية وإخراج القوات المحتلة، بينما العملاء يرحبون بالاحتلال ويرهنون البلد ومقدراته وحتى أسرهم للمحتل.

6. صناعة السلاح:

القيام بصناعة وتطوير السلاح في ظروف العدوان والحصار وانقطاع الموارد، لما للجيش والسلاح من أهمية في تثبيت سيادة الوطن وحمايته، وخير دليل هو الرد على الاعتداء الأمريكي البريطاني واستهداف سفنهما واعتبارهما دولتين معاديتين.

7. المواقف الوطنية:

اتخاذ المواقف الإقليمية والدولية والقرارات التي تتوافق مع دينه وهويته وأخلاقه وتاريخه لا تبعية فيها ولا وصاية عليها، والوقوف إلى جانب قضايا الأمة انطلاقاً من دين وهوية وأخلاق الشعب اليمني.

8. الاستقرار الداخلي:

فرض الأمن والسكينة والاستقرار الداخلي ومكافحة الاغتيالات والعمليات التكفيرية وتخفيضها، والتعامل مع المنظمات المشبوهة بكل حذر، ورسم محددات العمل والنشاط في اليمن وفقاً لمصالحه وبما ينسجم مع دينه وهويته وأخلاقه وخصوصياته.

4.3 مؤشرات نصره القضايا العربية والإسلامية:

بعد الثورة تبنى اليمن مواقف واضحة تجاه القضايا العربية والإسلامية، وفي مقدمتها القضية الفلسطينية، ومثلت اليمن النموذج الذي يمكن أن يلهم ويمكن الدول العربية والإسلامية أن تواجه المشروع الأمريكي الإسرائيلي في المنطقة إذا ما تحركت وسعت نحو التحرر من التبعية والوصاية الغربية.

ومن أهم هذه المؤشرات (القشم، 2024):

1. الانتصار لقيم ومبادئ الثورة، تزامنا مع الموقف الشجاع والمشرف لليمن تجاه ما يتعرض له الشعب الفلسطيني من عدوان وجرائم إبادة جماعية في غزة من قبل الكيان الصهيوني الغاصب.
2. تجلت ثمار هذه الثورة بموقف اليمن الاستثنائي في التحرك المواكب لعمليات نصره الشعب الفلسطيني، وكسر حاجز الخوف والرهبة من مواجهة النفوذ الأمريكي، ورفض تدخلاته القائمة على تكريس الضعف في دول المنطقة التي تعاني من ارتهان الأنظمة للسياسة الأمريكية، وانجرارها لتنفيذ ما يملأ عليها من أجندات.
3. الانتصار لمظلومية الشعب الفلسطيني بعمليات بطولية ولو بالحد الأدنى من الامكانات، بمعركة لا توزن بالصواريخ والمدمرات ولا تقاس بحجم الميزانيات وإعداد الجيوش، والاستمرار في تحقيق الانتصارات، جميعها تمثل موقف الثورة من الأعداء؛ وهو موقف نابع من عمق القضية ومن قلب الهوية وواحدية المصير.
4. طمس اليمانيون من دون موارد أو رهبة معايير الغرب حول المقبول وغير المقبول بما يقاس على مصالح أمريكا، بقولهم لا للتدخلات الأمريكية، والمضي بتحريك شجاع وقوي، بما يتاح لهم لنصرة الشعب الفلسطيني المظلوم، الذي يتعرض لحرب الإبادة والتكثيف والقتل والتشريد والتهمجير القسري منذ طوفان الأقصى.
5. فيما تلطخت وجوه قادة أنظمة الدول العربية بمواقف العار، يشاهد العالم اليوم الوجه الحقيقي لليمن بما يقوم به في ميأهه الاقليمية من تصعيد ضد سفن الكيان الصهيوني وشركائه من الدول الاستعمارية، واستهداف عمق الاحتلال بصواريخ بالسيتة بعمليات تمثل فخرا لكل أحرار الأمة.
6. بهذا الموقف بات اليمن أمة قوية مهابة تواجه القوى الاستعمارية، وتقف بكل اعتزاز في صف الحق ونصرة المستضعفين في غزة، الذين يموتون جوعا وعطشا في وضع تجاوز المرحلة الكارثية في ظل حصار شامل يفرضه الكيان الصهيوني المجرم، تزامنا مع عدوانه على القطاع ومجازر الإبادة الجماعية التي يرتكبها بحق المدنيين.

7. إن من أعظم تجليات النجاح لثورة 21 سبتمبر، مشاهد إحراق واغراق سفن ثلاثي الشر ووصول الصواريخ اليمنية إلى يافا المحتلة، والتي سوف تدون في أنصع صفحات التاريخ، للتعبير عن الاعتزاز بالموقف اليمني الذي كسر الصورة النمطية التي رسمها الكيان الصهيوني وشركائه، بما يقوم به من عمليات موجهة تؤكد أن اليمن لن يكون فريسة سهلة لأي غازي.

5.3 مؤشرات نصره القضايا الداخلية:

المتأمل لتاريخ ثورة الـ 21 من سبتمبر منذ 2014م، يلحظ تميزها عن غيرها من الثورات التي سبقتها في اليمن وخارج اليمن، بعمق ارتباطها شعبياً، حيث انبثقت الثورة من وعي الشعب وإدراكه بحتمية التغيير والتحرر من التبعية والوصاية الخارجية، التي رزحت اليمن تحتها لسنوات طوال، وحرّم أبنائها خلال تلك المرحلة من بناء دولة مستقلة ذات سيادة ينعم الشعب بخيرها ويلوذ بحماها من أي عدوان أو استهداف خارجي.

وهناك مؤشرات كثيرة لثورة 21 سبتمبر في الداخل اليمني، لعل أهمها (مركز صنعاء: 2022):

1. الحرية والاستقلال:

خلال الفترة الماضية استطاعت ثورة 21 سبتمبر أن تضع حداً لسنوات من الهيمنة الخارجية والارتهاق لمخططات الوصاية الخارجية، ونجحت الثورة في إسقاط نظام كان يعتمد على دعم القوى الإقليمية والدولية، وأعلنت استقلالية القرار اليمني وبسط السيادة الوطنية، وهو ما كشفت تفاصيله اعترافات شبكة التجسس الأمريكية الإسرائيلية التي ضبطتها الأجهزة الأمنية بصنعاء، حيث كشفت الخلية كيف تمكنت التبعية والوصاية الخارجية من بث سمومها عبر جواسيسها في مختلف القطاعات العسكرية والاقتصادية والسياسية والتعليمية والثقافية والسياسية الخارجية والإعلام، وتغلّغت في مفاصل الحكم، والتي حولت اليمن إلى دولة مسلوكة القرار، منهوبة الثروات مفصولة عن هويتها وتاريخها الحضاري الإسلامي، ما جعلها في ذيل القائمة في كافة المجالات الاقتصادية والعسكرية والسياسية، وفصلتها عن مجتمعاتها العربي الإسلامي.. إلخ (مركز صنعاء، 2025).

والمتتبع لتلك الاعترافات سيلحظ حجم السقوط الذي كان اليمن يسير نحوه، في كل مناحي الحياة بشكل عام، حيث لم يترك الأمريكي أو الإسرائيلي شيئاً إلا وبث سمومه فيها عبر جواسيسه، حتى جاءت ثورة الـ 21 من سبتمبر بمشروع قرآني، ليضع حداً لذلك السقوط، وإعادة لليمن من جديد مكانته التي عرف بها على مر التاريخ.

2. المواقف الثابتة:

خلال السنوات الماضية من عمر الثورة اتضحت ملامح الثورة، على المستوى الداخلي، وباتت الدولة اليمنية تمتلك حرية القرار في اتخاذ كل ما يلزم في بناء يمن قوي عسكرياً واقتصادياً وسياسياً محافظاً على هويته الإيمانية، وهو ما تمثل في كل مواقفه، فعلى المستوى الداخلي، انطلق اليمن بتماسك شعبي موحد للجبهة الداخلية خلف قيادة مؤمنة ربانية ومنهج قرآني عظيم، برسم ملامح الحياة الجديدة لليمن،

وبدأ باستعادة هويته الإيمانية وترسيخها عبر مواقفه الداخلية في مواجهة العدوان والحصار، واستطاع بفضل الله من تحقيق انتصار تاريخي على قوى العدوان، وإعادة بناء مؤسسات الدولة في بناء جيش قوي يمتلك ترسانة من الأسلحة المتطورة لحماية شعبه ووطنه، وإعادة بناء مؤسسات الدولة شيئاً فشيئاً وصولاً إلى التغييرات الجذرية، وتشكيل حكومة التغيير والبناء، الذي بدأت في كافة مفاصل الدولة.

3. الارتباط الشعبي:

ثورة 21 من سبتمبر مثلت نقطة تحول كبيرة في تاريخ اليمن، حيث تميزت عن الثورات السابقة بعمق ارتباطها الشعبي، ورفضها للوصاية الخارجية قولاً وعملاً، كما جاءت هذه الثورة استجابة لرغبة الشعب اليمني في التخلص من الهيمنة والوصاية الأجنبية، واستعادة حرية وسيادة الدولة على ترابها الوطني.

4. الصمود أمام الحرب الاقتصادية الشاملة:

تحالف العدوان على اليمن استخدم الورقة الاقتصادية كأداة رئيسية من أدوات الحرب للقضاء على الثورة، فلجأ إلى وسيلة التجويع والخنق الاقتصادي كأحد الأسلحة في حربه اللاأخلاقية على الشعب، فمنذ فترة مبكرة بأشر العدو جملة من الإجراءات وفي مقدمتها الحصار المطبق، وحظر السلع التجارية والتضييق على التجار، ونقل البنك المركزي، وقطع المرتبات، والعبث بالعملة والسيطرة على كل موارد وثروات اليمن النفطية والغازية والسلمكية، وفوق ذلك استهدف التدمير الجزء الأكبر من البنية التحتية المؤثرة على الاقتصاد، كالطرق والمصانع والمزارع وغيرها من مصادر الدخل العام والخاص. ولم يقتصر الاستهداف الاقتصادي والأثر السلبي لتلك المؤامرة على المناطق الخاضعة للمجلس السياسي الأعلى فقط، بل شمل المناطق الجنوبية التي تزرع تحت الاحتلال الأجنبي، حيث ارتفعت أسعار المواد الغذائية والمشتقات النفطية بشكل أكبر من سعرها في المناطق التي يتواجد فيها الجيش واللجان الشعبية، وبدأ يلمس المواطن في تلك المناطق الآثار السلبية لتلك المؤامرة فتدهورت أسعار العملة وزادت تكاليف المعيشة وارتفعت أسعار السلع والخدمات إلى أضعاف.

واستطاع الشعب اليمني وقيادته السياسية وحكومته وبتوجيهات من قيادة الثورة على تخطي مرحلة صعبة من العدوان الاقتصادي، واستطاعت أن تكيف الظروف وتصدر القرارات والتوجيهات المناسبة في محاولة للتخفيف من المعاناة عن طريق الضغط على مرتزقة العدوان لإيقاف قراراتهم العشوائية بحق الاقتصاد اليمني، واتخاذ إجراءات للتخفيف من حدة الآثار والأضرار الاقتصادية على الشعب قدر الإمكان، والضغط على المجتمع الدولي للتخفيف من هذه المعاناة (مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية، 2023).

4. الوضع الراهن للثورة:

الوضع السياسي في اليمن معقد للغاية، ويحمل الكثير من التحديات والانعكاسات على المستويات المحلية والإقليمية والدولية، وتم دراسة الوضع الراهن للثورة من عدة نواحي، منها:

1.4 الوضع السياسي والاقتصادي والعسكري الراهن (القاضي، 2025):

1. الانقسام الجغرافي والسلطوي:

اليمن حالياً منقسم بين مناطق يسيطر عليها "أنصار الله" (خصوصاً في الشمال والعاصمة صنعاء) ومناطق نفوذ "الشرعية" المعترف بها دولياً (في الجنوب وبعض المناطق الشمالية) ومناطق خاضعة لجهات محلية أخرى أو لم تكن ثابتة في السيطرة عليها.

هذا الانقسام يجعل أي مشروع سياسي شامل صعب التطبيق على الأرض.

2. هيمنة "أنصار الله" في المحافظات الشمالية:

"أنصار الله" أصبحوا الفاعل الأقوى في مناطق شمال الوطن، ويسيطرون على مؤسسات اقتصادية وأمنية. وتحقيق أي تسوية سياسية معهم يتطلب التعامل معهم كطرف لا يمكن تجاوزه، لكنهم غالباً ما يُطرح عليهم شروط صعبة من الأطراف الأخرى، ووفق تحقيق حديث من رويترز، أنصار الله يُمارسون سيطرة مشددة، من بينها احتجاج معارضين، رقابة صارمة على المساعدات، ورقابة على المنظمات داخل المناطق التي يديرونها.

3. التحالفات المتنافرة في المعسكر المعارض:

الجهة المضادة للحوثيين (أنصار الله) ليست كتلة واحدة متماسكة، بل تضم عدة قوى — الحكومة المعترف بها، المجلس الانتقالي الجنوبي، فصائل محلية، جماعات قبلية، دعم خارجي من دول مثل السعودية والإمارات. الصراعات البينية بين هذه الأطراف أحياناً تعيق أي تقدم سياسي، على سبيل المثال، استقالة رئيس الوزراء المعترف به قبل عدة أشهر كانت بسبب صعوبة الإصلاحات والصراعات الداخلية داخل الحكومة المعترف بها.

4. الضغوط الدولية والإقليمية والتدخل الخارجي:

توجد أطراف مثل السعودية، الإمارات، إيران، ومرتبطنون دوليون (الولايات المتحدة، الأمم المتحدة) لهم دور كبير في دعم أو عرقلة أي مسار سياسي.

والحوثيون (أنصار الله) يُتهمون بأنهم مدعومون من إيران، وهو أمر تكرر في تصريحات عديدة. كذلك، الضغوط على البحر الأحمر، الهجمات على السفن، والتورط في الصراع الإقليمي (مثلاً في علاقتهم بالصراع الإسرائيلي-الفلسطيني) تجعل اليمن جزءاً من دائرة الصراع الأوسع في الشرق الأوسط.

5. الأزمة الإنسانية والاقتصادية:

الوضع السياسي لا يمكن فصله عن الأوضاع المعيشية الحادة، من نقص الغذاء، تدهور الخدمات الصحية، البطالة، ضعف البنى التحتية، بسبب حرب التحالف على ثورة 21 سبتمبر هذه الأزمات تضع ضغطاً كبيراً على أي حكومة، وتزيد من استياء الناس من كل الأطراف، مما قد يولد توترات جديدة أو انتفاضات محلية، مثلاً UNICEF حذرت من أن غرب السواحل اليمنية يقترب من كارثة سوء التغذية.

6. العنف والردود العسكرية المتبادلة:

لا تزال العمليات العسكرية — سواء بين "أنصار الله" والقوى المناوئة لهم أو عبر الضربات من دول إقليمية ودولية — جزءاً من الواقع، مثل الإمارات، السعودية، أو القوات الجوية لدول أجنبية قد تدخل غالباً، أو

يتجدد القتال , كذلك، الحوثيون(انصار الله) بدأوا يوجهون ضربات جوية وصاروخية إلى السفن أو أهداف في البحر الأحمر أو خارج البلاد.كمؤخرًا، قُتل عدد من كبار قادة "أنصار الله" في ضربات إسرائيلية، ما يرفع من توتر التصعيد أيضاً، وقوات "أنصار الله" اقتحمت مكاتب الأمم المتحدة واحتجزت موظفين، مما أثار إدانات دولية كبيرة وأعاق العمل الإنساني.

2.4 نقاط الضعف والقوة:

هناك العديد من نقاط الضعف التي يجب التركيز عليها وتصحيحها من خلال الاستراتيجية المقترحة، وكذلك نقاط القوة التي يمكن تعزيزها لنجاح مسيرة الثورة والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول (1): نقاط الضعف والقوة

م	نقط الضعف	نقاط القوة
1	ورثة جهاز اداري للدولة مترهل وبيروقراطية في مفاصل الدولة.	القضاء على مراكز القوى التي كانت تعيق بناء الدولة اليمنية الحديثة.
2	الضغط وطرح المطالب الاقتصادية والاجتماعية زمن الحرب.	عدالة القضية اليمنية للتحرر من الظلم والاستبداد، وبناء دولته الجديدة.
3	ضعف الموارد المالية نتيجة العدوان العسكري والحصار.	وحدة صف الشعب واصطفاه خلف مبادئ وأهداف الثورة.
4	لم تعد الثورة في حالة صفائها الثوري وتسلل إليها عدد كبير من الانتهازيين.	صلابة إرادة اليمنيين والثوار وتصميمهم على التحرير والتغيير والانتصار.
5	عبء النزوح الداخلي للمحافظات التي يحكمها "أنصار الله" نتيجة للأمن والاستقرار.	انشقاق كثير من المسؤولين وأفراد الأمن والجيش وانضمامهم للثورة.
6	تصعيد إقليمي يمكن أن يدخل اليمن في صراع أكبر أو يُستخدم كمرتزقة في صراعات إقليمية، ما يزيد التعقيد.	تحرير عدة مدن يمنية من " القوى المناوئة لأنصار الله"
7	التنظير المعارض للثورة من قبل بعض الأحزاب في جميع مراحل الثورة واتجاهاتها.	القدرة التنظيمية والاستفادة من الانقسام في صفوف القوى المناوئة لهم.
8	عودة النفسية الضعيفة المترددة وأزمة الثقة والتخوين التي زرعها النظام السابق.	تماسك أمني وعسكري وتحول تقني، وتراكم الخبرة القتالية مع توظيف الطائرات المسيّرة والصواريخ الموجهة، ما عزز قدرة الردع والمساومة سياسيًا وإقليميًا.
		وجود رؤية وطنية لبناء الدولة اليمنية الحديثة 2030، تحت شعار "يد تبني ويد تحمي".

المصدر: اعداد الباحث

والملاحظ أن نقاط القوة للثورة اليمنية، هو تحليل متشابه بين الواقع العسكري والسياسي والاجتماعي والاقتصادي، وفهمه العميق يستوجب ربطه بخصوصيات الثورة اليمنية.

3.4 الفرص لاستكمال نجاح الثورة:

- هناك الكثير من الفرص التي يمكن للثورة بما لديها من عناصر قوة أن تغتتمها، وهي كالتالي:
1. نجاح جبهة الصمود والتصدي والانجازات التي تحققت التي فرضت "انصار الله" كطرف تفاوضي قوي.
 2. نجاح بعض الاتفاقات على مستوى المحافظات أو المناطق، كتجارب هدنة محلية أو تنسيق محدود بين الفواعل المحلية، ثم تتوسع تدريجياً.
 3. الاستقرار السياسي والاقتصادي الى حد كبير والأمن والأمان في المحافظات التي يسيطر عليها (أنصار الله).
 4. رغبة المجتمع الدولي في التهدئة من خلال الأمم المتحدة وبعض الدول.
 5. الدور المحايد والفعال لسلطنة عُمان في عقد اللقاءات المعززة لإنهاء الأزمة اليمنية.
 6. وقوف الرأي العام الداخلي والعربي مع قضية الشعب اليمني، خاصة بعد مناصرة القضية الفلسطينية.
 7. استعداد بعض الدول للمساهمة في تمويل الاعمار لليمن.
 8. الانقسام والصراع بين قوى " المرتزقة" والذي وصل الى صراع مسلح.
 9. فقدان سلطة الشرعية المزعومة بعد جرائم الحرب والجرائم الإنسانية التي ارتكبها في حق الشعب، وتحولهم الى عملاء للتحالف.

4.4 التحديات التي تواجه الثورة:

تواجه الثورة كثير من التحديات لتحقيق التغيير الجذري الذي دعا لها قائد الثورة السيد عبدالملك بدر الدين في مراحلها المختلفة، فالنظام السابق سعى إلى كسر إرادة الثوار بالقمع والبطش والاعتداء والتعذيب والقتل الممنهج، كما سعى إلى تلطيخ صورة الثورة والثوار، وتزييف الوعي عن طريق الإعلام الكاذب، ولعل أهم التحديات التي واجهت الثورة هي: الحصانة التي وردت في المبادرة الخليجية للنظام السابق، مخالفة للمصلحة الوطنية العليا، وتحدي الانتقال السلمي والأمن من النظام الدكتاتوري إلى نظام يتوافق عليه الجميع، ولعل أكبر هذه التحديات جميعاً هي تحدي بناء اليمن الجديد، سياسياً واقتصادياً واجتماعياً، ويعتمد النجاح في هذه التحديات وتحويلها إلى فرص وتجارب ناجحة على وضع استراتيجية واضحة ومحددة؛ استراتيجية تعمل على تحديد المسار الأفضل للوصول إلى الأهداف وتحقيق الرؤية، وبرامج عمل "أو خطط" تعمل على الدفع باتجاه تحقيق الأهداف والرؤية الوطنية العليا لليمن، وقد كشفت عملية التحليل للرؤية الوطنية لبناء الدولة اليمنية الحديثة 2030م حزمة من التحديات والاختلالات بلغ عددها (39) تحدياً تم تصنيفها الى (12) مجالاً، وهي نفسها التحديات التي ورثتها من الأنظمة السابقة، وتواجه ثورة 21 سبتمبر هذه التحديات والاختلالات التي حصرتها الرؤية الوطنية لبناء الدولة اليمنية الحديثة، والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول (2): التحديات التي تواجه ثورة 21 سبتمبر 2021م

مجالات التحدي	مضمون التحديات في كل مجال
الوضع السياسي	1. عدوان وحصار وصراع سياسي. 2. وضع سياسي غير مستقر منذ عقود. 3. توافق وطني ضعيف في ظل استقطاب أطراف خارجية إقليمية ودولية.
إدارة الحكم	1. منظومة إدارة الحكم غير متكاملة. 2. فساد مستشّر من عقود وتقسيم غير عادل للثروة. 3. تعطيل لمبدأ التداول السلمي للسلطة. 4. نظام سلطة محلية لا يلبي طموحات المجتمع ومتطلبات التنمية. 5. ضعف أداء الأجهزة الرقابية وتبعية القرار السياسي وضعف التنسيق فيما بينها.
البيئة الاجتماعية	1. انقسام ومشكلات اجتماعية متجذرة. 2. فقر وحرمان يتسع في ظل توقف التمويل المحلي والخارجي لشبكة الأمان الاجتماعي. 3. ترسيخ الولاء الشخصي كمعيار للولاء الوطني. 4. ضعف المشاركة المجتمعية. 5. ضعف العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص. 6. استهداف هوية وثقافة المجتمع اليمني، وتقويض قيم التسامح بين أبناء اليمن.
الاقتصاد	1. اقتصاد منهار وموارد بشرية واقتصادية كبيرة غير مستغلة وإدارة اقتصادية غائبة. 2. منافسة اقتصادية وعالمية محمومة في ظل غياب رؤية وطنية للتعاطي معها. 3. توقف تام للمساعدات والمنح. 4. تضخم لحجم الدين العام. 5. استثمار ضعيف وبيئة غير محفزة. 6. اختلال في إدارة وتنمية الموارد العامة. 7. قطاع زراعي تقليدي، وثروة سمكية واحياء بحرية مهددة. 8. استغلال غير أمثل للموارد المائية رغم شحتها. 9. قطاع صناعي ضعيف ومحدود ومصادر طاقة غير ملبية للاحتياجات. 10. دمار نتيجة الحرب العدوانية للتحالف وضعف في البنية التحتية وارتفاع كلفة إعادة الاعمار. 11. تنمية عمرانية ضعيفة ومختلة.
اختلالات الإدارة العامة	1. أداء حكومي ونظم إدارية ضعيفة وتضخم وظيفي. 2. غياب لمبدأ الجدارة والنزاهة في الاختيار والتعيين. 3. غياب تام لتقييم الأداء المؤسسي والوظيفي وضعف نظام المساءلة والمحاسبة وتطبيق مبدأ الثواب والعقاب. 4. ضعف وظيفة التخطيط الاستراتيجي والتوجيه والإشراف والمتابعة والتقييم. 5. تشريعات ونظم خدمة مدنية وموارد بشرية متقادمة، وسياسات أجور غير عادلة وقدرات بشرية ضعيفة.
العدالة	1. اختلال في منظومة العدالة. 2. بناء مؤسسي ومنظومة تشريعية قضائية وقانونية قاصرة ورقابة ذاتية غير فعالة.

الدفاع والخدمات الأمنية	اختلال في بنية الجيش. ضعف أداء المؤسسات الأمنية وعدم كفاءة الخدمات الأمنية المقدمة.
الابتكار والمعرفة والبحث العلمي	قصور في مواكبة التوجهات العالمية في مجال الابتكار والمعرفة والبحث العلمي.
التعليم	تعليم لا يلبي احتياجات التنمية ومتطلباتها.
الصحة	نظم وخدمات صحية عامة لا تلبي احتياجات المواطن.
البيئة	بيئة مهملة ومعرضة للمخاطر.
العلاقات الخارجية والأمن القومي	1. خلل في منظومة الحماية والامن القومي لليمن. 2. التدخل الخارجي ومحاولة فرض وصاية على اليمن.

المصدر: الرؤية الوطنية لبناء الدولة اليمنية الحديثة (2030: 25-27)، ويتصرف من الباحث.

ويمكن القول إن الثورة اليمنية أمام تحديات جدية وخطير يتوجب عليها العمل من داخل الثورة على تصحيح مسارها وقيادتها قيادة واعية وحكيمة ومنظمة اكتسبت حاضنة شعبية، ولا يمكن انكار تناقضاتها نتيجة السلبات الكثيرة التي اعترتها، ولا أهمية هنا لإلقاء اللوم على طرف دولي أو جهة ما خارجية في هذه السلبات، بل يتوجب العمل من داخل الثورة على محاصرتها وتقليلها إلى الحد الأدنى الذي يعمل على إعادة بناء الواقع الثوري وفق رؤية واضحة وقيادة تحمل هم العام وبناء المجتمع المدمر خلال هذه السنوات الطويلة من عمر الثورة.

5. الاستراتيجية المقترحة للثورة:

الاستراتيجية هي طريقة قيام الثورة بمقابلة الإمكانيات والقدرات مع الفرص المتاحة لها، والسعي نحو تحقيق أهداف الثورة، وهنا ليس المهم امتلاك استراتيجية مطورة للثورة فقط، بل المهم هو القدرة على تحقيق هذه الإستراتيجية.

ومن خلال تحليل وتقييم الظروف الداخلية للثورة، والمتمثلة في نقاط القوة فيها، والتي يمكن أن تؤسس عليها الاستراتيجية، ونقاط الضعف التي يمكن تصحيحها من خلال الاستراتيجية، والظروف الخارجية المتمثلة في التحديات التي تواجهها الثورة، والتحرك الاستراتيجي اللازم حيالها، والفرص التي يمكن للثورة بما لديها من قوة أن تغتنمها، واهتداء بالرؤية الوطنية لبناء الدولة اليمنية الحديثة 2030م في مراحلها المختلفة.

وبدراسة ثورة 21 سبتمبر بمقدماتها ومراحل التصعيد التي مرت بها وما رافق ذلك من مواقف وتفاعلات مع أحداثها، يتضح أن لهذه الثورة مجموعتين من الأهداف، هما: أهداف مرحلية، وأهداف استراتيجية بعيدة المدى (المشاط، 2025: 236):

1.5 الأهداف المرحلية:

كانت الأهداف المرحلية متمثلة في: إسقاط الجرعة السعيرية، وإسقاط حكومة الوفاق، وتنفيذ مخرجات الحوار الوطني، وقد تحققت معظم هذه الأهداف.

2.5 الأهداف الاستراتيجية:

تتمثل في إنهاء التدخل الخارجي بقيادة أمريكا التي كانت تسيطر على القرار اليمني، والعائق أمام نجاح الثورة. وثورة 21 سبتمبر تُعتبر نقطة تحوّل تاريخية في اليمن، وتتمحور حول: (استعادة السيادة، استقلال القرار، المواجهة مع هيمنة وتحالفات خارجية، وبناء قدرات عسكرية واقتصادية داخلية)، وهناك عدة مقالات تُؤطر هذه الرؤية بما فيها الأبعاد الاستراتيجية والعسكرية والسياسية والاقتصادية.

3.5 عناصر الاستراتيجية المقترحة:

بناءً على ما يظهر من خطاب الثورة وتحليل سياقاتها، تقدم الدراسة استراتيجية مقترحة تتضمن: الرؤية للثورة، ورسالتها أو مهمتها، وقيمها، وأهدافها الاستراتيجية، وأدوات تنفيذ، ومسارات يجب الانتباه إليها، وأيضاً التحديات التي يجب مواجهتها وعلى النحو التالي:

4.5 رؤية الثورة:

دولة يمنية حديثة، ديمقراطية مستقرة وموحدة ذات مؤسسات قوية تقوم على تحقيق العدالة والتنمية والعيش الكريم للمواطنين وتحمي الوطن واستقلاله وتنشد السلام والتعاون المتكافئ مع دول العالم (الرؤية الوطنية لبناء الدولة الحديثة 2030، 29).

5.5 الأهداف الاستراتيجية والفرعية للثورة:

انطلاقاً من رؤية الثورة ونتائج تحليل الوضع الراهن للثورة تم تحديد الأهداف الاستراتيجية والأهداف الفرعية، من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (3): الأهداف الاستراتيجية والفرعية للثورة

م	الأهداف الاستراتيجية	الأهداف الفرعية
1	ترسيخ السيادة الوطنية.	1. إنهاء تأثير التدخل الأجنبي في الشؤون الداخلية. 2. السيطرة على كافة مفاصل الدولة: الموارد، المنافذ، الحدود. 3. بناء دولة قادرة على حماية حقوق المواطن وسلامة أراضيه.
2	تحقيق الاستقلال السياسي والعسكري.	1. تطوير قدرات الدفاع الذاتية (جيش، صواريخ، طائرات مسيرة، الدفاع الجوي، البحري). 2. بناء قدرات الردع لردع أي تهديد خارجي أو تدخل.
3	تكريس الاستقرار الداخلي وتنمية الشأن المحلي.	1. تحسين الخدمات الأساسية: التعليم، الصحة، الكهرباء، المياه. 2. التنمية الاقتصادية: تقليل الاعتماد الخارجي، تحفيز الصناعة والزراعة، فتح مصادر دخل متعددة.
4	الشرعية الشعبية والدينية والثقافية.	1. بناء خطاب يستند إلى القيم الإسلامية الوطنية، العدالة، المساواة، كرامة الإنسان. 2. التأكيد على التمثيل الشعبي، المشاركة، الاستجابة لمطالب المواطنين. 3. التنمية المعرفية: محاربة الأمية والفكر المتطرف، تعزيز ثقافة وطنية شاملة.
5	توسيع التحالفات الإقليمية والدولية.	1. تحالفات مع جهات تشارك الرؤية أو تستفيد من الاستقرار في اليمن دون أن تكون تدخلية. 2. بناء دبلوماسية فاعلة تُظهر أن اليمن لاعب مؤثر، يستند إلى مبادئ واضحة أو ثوابت (القضية الفلسطينية مثلاً).

المصدر: من اعداد الباحث، بالاستعانة بالرؤية الوطنية لبناء الدولة اليمنية الحديثة (2030)

ووفقاً لحزمة التحديات التي وضعت من قبل الرؤية الوطنية لبناء الدولة اليمنية الحديثة، والتي تم فيها توزيع تلك التحديات على محاور رئيسية بلغت (12) محوراً، وتم صياغة غاية لكل محور، وكذلك صياغة مجموعة من الأهداف الاستراتيجية المترجمة لكل غاية، وايضاً عدة مبادرات ومؤشرات لتحقيق هذه الغايات والاهداف الاستراتيجية.

وقد استندت الرؤية لثلاث ركائز أساسية:

الركيزة الأولى: دولة يمنية موحدة ومستقلة وقوية وديمقراطية وعادلة.

الركيزة الثانية: مجتمع متماسك وواع ينعم بحياة حرة وكريمة.

الركيزة الثالثة: تنمية بشرية متوازنة ومستدامة تهتم بالمعرفة.

ومن المهم لتنفيذ الرؤية الوطنية أن كان يتضمنها برنامج حكومة التغيير والبناء.

ومقترح الاستراتيجية في هذه الدراسة أن يتم وضع مراحل وأهداف وإجراءات التنفيذ للاستراتيجية المقترحة، والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول (4): مقترح مراحل الاستراتيجية واهدافها واجراءاتها

المرحلة	الأهداف	الإجراءات
المرحلة الأولى التحضير الداخلي	بناء الأسس المؤسسية وتأمين الداخل.	1. تحسين الخدمات للمواطن. 2. بناء مؤسسات حكم محلية متماسكة، وشبكات أمنية قوية. 3. ضبط الفساد، وضبط الأداء المالي والإداري. 4. تطوير مصانع محلية في القطاعات الحيوية (غذاء، دواء....
المرحلة الثانية تعزيز القدرات العسكرية والاكتفاء الذاتي الدفاعي	بناء قدرات الردع وتحصين الجبهات الداخلية.	1. تطوير الأسلحة المحلية والذخائر. 2. تدريب وحدات متخصصة. 3. بناء دفاع جوي وبحري فعال. 4. وضع خطط للدفاع عن الممرات البحرية والموانئ الاستراتيجية.
المرحلة الثالثة السياسة والدبلوماسية	السعي للحصول على اعتراف ودعم خارجي وايجاد الحلفاء.	1. نشر الرسالة الثورية إقليمياً ودولياً بوضوح وموضوعية. 2. تقديم مقترحات لوقف العدوان واتفاقيات سلام تحفظ المكاسب. 3. التعاون مع دول لديها مصالح مشتركة لتقوية الموقف اليمني.
المرحلة الرابعة التنمية الاقتصادية والاجتماعية	تأمين معيشة المواطن وتخفيف الضغوط.	1. إطلاق مشاريع تنموية في الزراعة والصناعات الصغيرة. 2. الاستثمار في البنية التحتية والخدمات الأساسية. 3. زيادة تحصيل الإيرادات الداخلية وتحسين إدارة الموارد.
المرحلة الخامسة التماسك الاجتماعي والثقافي	ترسيخ الهوية الوطنية والقيم المجتمعية.	1. التعليم والثقافة والتوعية المستمرة بأهداف الثورة. 2. مصالحات داخلية وتقريب وجهات النظر المختلفة. 3. ضمان الحريات الأساسية مع التزام مجتمعي بالأسس التي تُعلنها الثورة.

المصدر: إعداد الباحث استناداً للاستراتيجية المقترحة.

6. الخاتمة:

تناولت الدراسة الأوضاع اليمنية قبل الثورة والتي اتسمت بالفوضى والمتمثلة في الاغتيالات السياسية والتفجيرات الإرهابية وانتشار الجماعات التكفيرية والمسلحة، وكان هناك أسباب ومقدمات للثورة ومظاهر للتعبية وارتهاان القرار السيادي للخارج، وبسبب هذه الأوضاع قامت ثورة 21 سبتمبر وانجزت الكثير على المستوى السياسي والأمني والعسكري والاقتصادي، وخاصة في المجال الزراعي، وهناك مؤشرات كثيرة منها: استعادة السيادة الوطنية ونصرة القضايا العربية والإسلامية؛ وخاصة القضية الفلسطينية، وكذلك القضايا الداخلية. وتم تقييم الوضع الراهن للثورة، من حيث الوضع السياسي والاقتصادي والعسكري، ومعرفة نقاط القوة ونقاط الضعف للثورة، والفرص التي يمكن استغلالها، والتحديات التي يتطلب مواجهتها. وخلصت الدراسة الى وضع استراتيجية مقترحة؛ باعتبارها حجر الأساس لتحقيق رؤية الثورة وأهدافها بفعالية. من خلال التركيز على نقاط القوة واستغلال الفرص المتاحة أمامها.

7. نتائج الدراسة:

توصلت الدراسة الى النتائج التالية:

1. استطاعت الثورة ان تحد من الفوضى الداخلية والتدخلات الخارجية في الشأن اليمني التي كانت قبل ثورة 21 سبتمبر.
2. أنجزت الثورة خلال فترة الدراسة العديد من المكتسبات السياسية والأمنية والعسكرية والاقتصادية.
3. من خلال التحليل الاستراتيجي لما أنجزت الثورة خلال الفترة الماضية من عمر الثورة برزت لنا نقاط قوة ونقاط ضعف وفرص وتحديات للثورة.
4. توصلت الدراسة الى الاستراتيجية المقترحة للثورة والمكملة للرؤية الوطنية لبناء الدولة اليمنية الحديثة 2030م.

8. التوصيات:

من خلال النتائج السابقة توصلت الدراسة الى التوصيات التالية:

1. أن تعمل القيادة السياسية على زيادة تعزيز الأمن الداخلي والحد من تدخل دول الاقليم.
2. الحفاظ على المكتسبات الثورية السياسية والأمنية والعسكرية والاقتصادية.
3. تلافي نقاط الضعف وتعزيز نقاط القوة، والتغلب على التحديات باستغلال الفرص المتاحة.
4. الالتزام من قبل قيادة الثورة بالتوجه الاستراتيجي المقترح للدراسة وبالرؤية الوطنية لبناء الدولة اليمنية الحديثة 2030.

قائمة المراجع:

أبو طالب، عبد العزيز. (2025، 23 سبتمبر). دور ثورة 21 سبتمبر في استعادة القرار اليمني والسيادة الوطنية [ورقة علمية]. ندوة بمناسبة الذكرى الحادية لثورة 21 سبتمبر، جامعة صنعاء، صنعاء، اليمن.

- الرؤية الوطنية لبناء الدولة اليمنية الحديثة 2030. (2019، 26 مارس).
- السالمي، محمد.. (2025) *المشهد اليمني* (سلسلة تحليل سياسات). المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
- السدي، نهى عبدالله. (2025، 23 سبتمبر). المضمون التحرري والاستقلالي لثورة الـ 21 من سبتمبر: قراءة في خطابات قائد الثورة [ورقة علمية]. ندوة ثورة 21 سبتمبر ودورها في نصرته قضية فلسطين وإسناد المقاومة، جامعة صنعاء، اليمن.
- الشعبي، مجاهد صالح. (2023). أطماع النظامين السعودي والإماراتي في الأراضي اليمنية (احتلال جزيرتي سقطرى وميون نموذجاً). *مجلة منارات الأمن*، 1 (10).
- الشعبي، عبدالعزيز. (2025، 23 سبتمبر). ثورة 21 سبتمبر من تحقيق الأمن الداخلي إلى استعادة ثوابت الأمة في الصراع العربي الإسرائيلي [ورقة علمية]. ندوة ثورة 21 سبتمبر ودورها في نصرته قضية فلسطين وإسناد المقاومة، جامعة صنعاء، صنعاء، اليمن.
- الطاووس، عبد المحسن عبدالله. (2025). المنطلق القرآني للموقف اليمني في إسناد مقاومة غزة وكيف أنه يشكل قوة دافعة لاستمرار هذا الموقف [ورقة علمية]. ندوة ثورة 21 سبتمبر ودورها في نصرته قضية فلسطين وإسناد المقاومة، جامعة صنعاء، صنعاء، اليمن.
- القشم، جميل. (2025، 17 ربيع الأول). ثورة 21 سبتمبر تتوج نجاح أهدافها بنصرة قضايا الأمة ومواجهة العدو التاريخي [تقرير]. وكالة سبأ للأخبار اليمنية.
- القاضي، أنس. (2025) *من الوحدة إلى الثورة* (الطبعة 1). مركز الدراسات السياسية.
- المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. (2014). ماذا يعني سقوط صنعاء بيد الحوثيين؟ تقدير موقف وحدة الدراسات السياسية. <https://www.dohainstitute.org>.
- المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. (2015) *الحرب الأهلية في اليمن: صراع معقد وآفاق متباينة*. <https://www.dohainstitute.org>.
- المشاط، مهدي محمد. (2025) ثورة 21 سبتمبر وتأثيرها على اليمن والمنطقة العربية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة صنعاء.
- غنيم، عادل عبدالحميد. (2025، 20 سبتمبر). ثورة 21 سبتمبر: الأسباب والأهداف والإنجازات التي حققتها عملية التغيير على المستوى السياسي والاقتصادي والعسكري والأمني [ورقة علمية]. ندوة بمناسبة الذكرى الحادية لثورة 21 سبتمبر، جامعة صنعاء، صنعاء، اليمن.
- كارنيغي، مالكوم. (2025) *مدّ النفوذ إلى أبعد من اليمن: حركة أنصار الله وحلفاؤها العراقيون*. مركز كارنيغي للشرق الأوسط. <https://carnegieendowment.org>.
- مركز الجزيرة للدراسات. (2020) *خمس سنوات على الحرب في اليمن: تسلسل زمني*.

مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية. (2023) التحديات أمام تنمية مصادر الإيرادات العامة في اليمن.
مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية. (2024) التطورات الاقتصادية-تقارير اليمن الفصلية: ثبات سعر
الريال القديم، ضغوط الهجمات على الشحن، تحويل الواردات.
مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية. (2025) إنقاذ اقتصاد اليمن: تحليلات اقتصادية حديثة حول
الإيرادات والتحويلات الجمركية